مستقبل الاحتلال الأمريكي في العراق

م. د. عارف محمد خلف
كلية القانون/ قسم العلوم السياسية

المقدمة:

لم يضع مخططو غزو العراق عام ٢٠٠٣ في حساباتهم ان تتعثر الإستراتيجية الامريكية وهي ماضية في تحقيق المشروع الأمريكي في العراق والشرق الأوسط تحت ذريعة امتلاك العراق لاسلحة الدمار الشامل وبالاستناد الى معلومات خاطئة وردت من اجهزة الاستخبارات الامريكية. واذا كانت الولايات المتحدة قد كسبت معركة احتلال العراق بما تمتلكه من اسلحة متطورة وذا تكنولوجيا عالية وبدقة متناهية فانها اختارت استراتيجية ذات اهداف لما بعد الحرب غير واقعية ولا يمكن تطبيقها باي شكل من الاشكال لاستحالة تحقيقها. فالولايات المتحدة قد ارتكبت خطأ فادحاً عندما قامت باعلانها دولة احتلال وبحل هياكل الدولة الاساسية وساهمت في تردي الوضع العراقي وخلق حالة من عدم الاستقرار الذي ادخل العراق في دوامة من العنف لا يمكن الخروج منها بسهولة.

والسؤال المركزي الذي نحاول طرحه هنا هو كيف سيكون مستقبل الاحتلال الامريكي في العراق؟

وتتفرع عن هذا السؤال اسئلة فرعية هي:

أولاً: ما هي ذرائع الاحتلال الامريكي للعراق وهل سقطت؟

ثانياً: ما هي الاخفاقات الامريكية بعد الاحتلال؟

١. المستوى العسكري.
٢. المستوى السياسي.
٣. المستوى الاقتصادي.

ثالثاً: ما هي الاتجاهات المستقبلية لتواجد القوات الامريكية في العراق؟

١. الاستمرار في البقاء.

٢. الانسحاب الجزئي.
٣. الانسحاب التدريجي الكلي.
٤. الانسحاب الفوري.

رابعاً: الخاتمة.

أولاً: ذرائع الاحتلال الامريكي للعراق

يتفق معظم المراقبين والمحليين السياسيين على ان الحرب التي شنها الرئيس الامريكي بوش الابن على العراق بموجب ذرائع كاذبة لم تصمد طويلاً حتى تكشفت الحقائق وبان زيف الادعاءات الامريكية الباطلة حيث لم يتم العثور على اسلحة دمار شامل (نووية، كيماوية، بيولوجية) بعد الاحتلال ولا توجد هناك اية صلة للنظام العراقي السابق مع تنظيم القاعدة.

وياتي الاعتراف على لسان الرئيس الامريكي بوش الذي اقر بعدم وجود اسلحة دمار شامل بعد احتلال العراق. وفي ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٤ جدد الرئيس السابق للفريق الامريكي للبحث عن اسلحة الدمار الشامل في العراق (ديفيد كاي) امام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الامريكي التاكيد على ان الادارة الامريكية اخطات كلياً في تقدير خطر برامج الاسلحة العراقية قائلاً بالطبع لا استثني نفسي مطالباً بتعيين لجنة تحقيق خاصة للبحث في الموضوع وعزا ذلك الى فشل الاستخبارات الامريكية في المعلومات التي قدمتها.[١]

وعلى الفور اعلن كولن باول وزير الخارجية الامريكية آنذاك (ان الحرب على العراق كانت مبررة حتى من دون اسلحة دمار شامل وان الرئيس بوش يدرك نوايا صدام في الشر والعدوان).[٢]

ويرى الاستاذ محمد حسنين هيكل بان الذي جرى في العراق وبرغم حركة الجيوش والاساطيل لم تكن حرباً بالمعنى المعروف والمتفق عليه بل لعله كان اقرب الى عملية "اغارة" قامت بها مجموعة مصالح سبقت القوة الإمبراطورية للولايات المتحدة وسحبتها وراءها ميادين قتل بدون تهديد محتمل او حقيقي لأمن الولايات المتحدة وبدون

ذرائع قانونية واخلاقية مقبولة بل وهي في غيبة الضوابط والمؤسسات للحرية الامريكية.(٣)

وتشير احدى الدراسات التي قدمها معهد بروكينغز ضمن الجهود الامريكية لاعادة تقييم السياسة الخارجية الامريكية الى (ان الادارة الامريكية قد اخطات في تقييم رهاناتها الفاشلة في العراق باعتبارها جزءاً من الحرب على الارهاب).(٤)

كما وصف بريجنسكي مستشار الامن القومي الامريكي الاسبق الحرب في العراق بانها كارثة تاريخية استراتيجية واخلاقية نفذت بموجب افتراضات زائفة وهي تقوض شرعية امريكا العالمية.

وهناك من يعتقد بان اكثر الاخطاء وضوحاً هو تبرير الادارة الامريكية الاساس في خوض الحرب حيث استندت في ذلك الى تقارير مخابراتية عن جهود عراقية لصنع اسلحة دمار شامل حيث تبين فيما بعد هدم وجود ذلك.(٥)

واخيرا وليس اخرا يأتي اعتراف جورج تنيت مدير الاستخبارات المركزية الامريكية ليزيح الستار عن الجدل القائم حول الذرائع الامريكية ويكشف عن الدوافع الكامنة التي حدت ادارة الرئيس بوش لغزو العراق حيث يقول بان الادارة الامريكية لم تذهب الى الحرب بسبب اسلحة الدمار الشامل فقط بل لحسابات جيواستراتيجية وايديولوجية اوسع واحداث التحول الديمقراطي في الشرق الاوسط بتغيير النظام في العراق.

ويشير الى ان اسلحة الدمار الشامل كانت القضية التي بوسع الجميع الاتفاق عليها للذهاب الى الحرب على العراق، ويؤكد ان ادارة بوش بأقطابها المحافظين الجدد وصلوا الى البيت الابيض وفي نيتهم غزو العراق وقد سعوا جاهدين الى الربط بين القيادة العراقية والارهاب وهجمات ١١ ايلول بهدف تسويق الحرب.(٦)

ويؤكد تنيت انه في كانون الثاني ٢٠٠٣ قدم الى البيت الابيض تقريراً واضحاً بانه لا وجود لاي صلة او سلطة او توجيه او أي شئ يتعلق باي دور يمكن ان يكون قام به العراق فيما يتعلق باي من الاعمال الارهابية التي نفذتها القاعدة.(٧)

ويقول ان قرار الحرب كان متخذاً في وقت سابق ولا علاقة له بالتالي بما صرح به للرئيس بوش حول اسلحة الدمار الشامل كما ساد في اوساط الامريكيين.[٨]

والواقع يأتي احتلال امريكا للعراق في سياق الاستراتيجية الامريكية الجديدة الهادفة الى اعادة رسم خريطة العالم ومنطقة الشرق الاوسط بالشكل الذي يمنح الولايات المتحدة ميزة السيطرة على ما يسمى بالشرق الاوسط الكبير والتي تسعى جاهدة لتحقيق هذا المشروع. وقد عبرت عن هذا التوجه كونداليزا رايس مستشارة الامن القومي سابقاً ووزيرة الخارجية حالياً في الاجتماع الاول لمجلس الامن القومي عن رايها بان العراق هو (مفتاح اعادة تشكيل المنطقة باكملها).[٩]

وفي احدث تقرير صدر عن البنتاغون يعترف بانه لا توجد علاقة بين صدام حسين وتنظيم القاعدة.[١٠]

وبناءاً على كل ما تقدم فأن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد العراق قد فقدت مسوغاتها القانونية والاخلاقية وان الهدف غير المعلن من وراء الاحتلال الامريكي يأتي في سياق سعي الادارة الامريكية للسيطرة على العراق والبقاء فيه لأطول مدة ممكنة باعتباره البلد الذي يمتلك ثاني مخزون نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية والحفاظ على الأمن الإسرائيلي فضلاً عن تحويل العراق الى قاعدة للسياسة الأمريكية التي ستحدد الموقف الدولي العام بعد انهيار فأما ان تشارك الدول الاخرى في هذا التوازن لصالح الولايات المتحدة في القرار السياسي والعسكري والاقتصادي وأما ان تبتعد عن الولايات المتحدة وتخضع للواقع الدولي وهو غزو العراق.

ثانياً: الإخفاقات الأمريكية

١. على المستوى العسكري

اذا كانت الولايات المتحدة قد كسبت معركة احتلال العراق باعتمادها على نظرية تكتيكية تسمى بالصدمة والترويع Shock and Hock والتي اصابت العراقيين في بادئ الامر بحالة من الذهول فانها تفاجئت بمقاومة الاحتلال بعد مدة وجيزة حيث بدات عمليات المقاومة تتصاعد بشكل ملفت جداً الامر الذي افقد القوات الغازية توازنها

ووضعتها في مازق حرج وراحت تتخبط فيه هذه القوات وتلجا الى الرد المقابل بقصف المدنيين عشوائياً مما جعلها تكسب اعداء يتزايدون يومياً.(١١)

وهكذا فان اعلان الرئيس الامريكي بوش الابن في ١ ايار ٢٠٠٣ بطريقة مسرحية على ظهر حاملة طائرات امريكية قبالة ساحل دييغو غارسيا عن انتهاء العمليات القتالية الرئيسة في العراق قد ذهب ادراج الرياح فسرعان ما وجدت القوات الامريكية في العراق نفسها تخوض غمار حرب من نوعية جديدة تقوم على اسلوب حرب العصابات ومبدا اضرب واهرب وغير ذلك من التكتيكات العسكرية التي اعتمدتها المقاومة العراقية.(١٢) لإلحاق المزيد من الخسائر بالقوات الامريكية حيث بلغت وفق احصاءات وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) نحو (٤٠٠٠) قتيل في العراق واصيب (٣٠٢٠٥) جندي بجروح معظمهم اصيب في العراق اصابة عدد كبير منهم حرجة.

ومع نهاية السنة المالية ٢٠٠٨ تبلغ تكاليف الحرب المباشرة (٦٠٧) مليارات دولار واذا ما أضيفت تكاليف الحرب المستترة تبلغ تكاليف الحرب في العراق ١.٣ ترليون دولار.(١٣)

وهناك تقديرات اخرى حيث تصل اعداد الجرحى الى ٥٠ الف جندي امريكي نصفهم مصاب بامراض نفسية خصوصاً بعد ان كشفت الدراسة الشهيرة التي اعدتها الاقتصادية الامريكية المعروفة (ليندا بلايمر) ان هناك رقمين لاعداد الجرحى احدهما معلن من البنتاغون ولا يتجاوز (٢٣) الف جندي والاخر من دائرة شؤون المحاربين يصل الى خمسين الف جندي.(١٤)

وهناك رابط بين هذا العدد المتزايد من القتلى والجرحى بفضيحة مركز والتررد الطبي العسكري التي اظهرت حجم الاهمال الذي يعانيه الجنود الجرحى في هذا المركز مما اضطر الى استقالة كبار المسؤولين في المركز.(١٥)

وكذلك الحال مع بريطانيا التي شاركت مع الولايات المتحدة في احتلال العراق حيث يشير تقرير نشرته صحيفة الاندبندت البريطانية في الذكرى الرابعة للاحتلال بان تكلفة الحرب على الخزانة البريطانية قد وصل إلى أكثر من ٣.٥ مليار جنيه استرليني(١٦).

كما انها تكبدت اكثر من ١٧٥ قتيل بريطاني فضلاً عن الخسائر التي تكبدتها القوات الاخرى الاسترالية، البلغارية، الايطالية وغيرها.

أما ضحايا العراقيين نتيجة الاحتلال الامريكي فقد تشير التقديرات الى سقوط اكثر من مليون عراقي وفي مسح اجرته شركة استفتاءات بريطانية (ابحاث الرأي) والتي قدرت العدد بانه ١.٢٢٠.٥٨٠ منذ الغزو الامريكي. وهذا يتفق مع الدراسة التي اجراها اطباء وعلماء من كلية الطب في جامعة جونزهوبكنز قبل اكثر من سنة وقد نشرت دراستهم في مجلة لانسيت وهي اكبر المجلات البريطانية. وقدر عدد القتلى حتى تموز ٢٠٠٦ بانه ٦٠١.٠٠٠.[١٧]

وهناك اكثر من مليوني لاجئ عراقي فروا من بلادهم فضلاً عن ٢.٢ مليون لاجئ عراقي هجروا من ديارهم عنوة داخل العراق.[١٨]

وغني عن الذكر ان العنف في العراق قد تضاعف بشكل خطير بعد التفجير الذي حصل لمرقدي الإمامين علي الهادي وحسن العسكري في سامراء عام ٢٠٠٦ مما انذر بحرب أهلية حيث بات العراق دولة جوفاء وفاشلة كما وصفت ذلك المجموعة الدولية لمعالجة الازمات واعترف التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الامريكية انه بلغ اعلى مستوياته على الاطلاق بسبب الدور الذي لعبته المليشيات ومنها مليشيات جيش المهدي التابعة للزعيم مقتدى الصدر حيث اضحت تحل محل تنظيم القاعدة بصفتها اخطر العوامل التي تعجل في وتيرة العنف الطائفي المحتمل ان يدعم نفسه في العراق.[١٩]

وقد شكلت الاحداث المأساوية في العراق عام ٢٠٠٦ تحدياً كبيراً للإدارة الامريكية حيث باتت القوات الامريكية غير قادرة على السيطرة على الموقف العسكري على الارض وان تاثيرها على مجريات الامور اخذت في التضاؤل وهذا ما دفع ادارة الرئيس بوش الى تشكيل لجنة اسماها (مجموعة دراسة العراق) مكونة من ١٠ اعضاء يراسها كل من وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر وعضو الكونغرس الديمقراطي الاسبق لي هاملتون حيث توصلت اللجنة الى تقديم (٧٩) توصية تتناول سبل الخروج الامريكي من المازق الصعب الذي وقعت فيه الاستراتيجية الامريكية في العراق وتم تسليط الاضواء في هذا التقرير على الاخطاء التي ارتكبتها الادارة الامريكية في العراق منذ غزوها والذي

ادى الى تدهور الوضع الامني بشكل خطير ودعا التقرير الى معالجة الاخطاء وضم كل من ايران وسوريا بصورة بناءة الى جهود دبلوماسية من اجل استقرار العراق اعتماداً على تأثيرهم في العراق.[٢٠]

والإخفاق الأهم يتمثل بـ :-

١. التعامل الإنساني والشرس للقوات الأمريكية مع المواطنين العراقيين والاستخفاف بهم بشكل كبير.
٢. فتح الحدود العراقية وتركها بدون مراقبة لا سيما في بداية الاحتلال مما أعطى فرصة سانحة للمتسللين الدخول الى الأراضي العراقية وتنفيذ مصالح دولهم .
٣. عدم الموافقة الأمريكية على جدولة الانسحاب العسكري وهو الذي آثار المخاوف العراقية من استمرار بقاء الاحتلال لمدة طويلة جداً.

وتجنب التقرير الصادر عن لجنة بيكر عن التحدث عن أي انتصار في العراق ملمحاً الى امكانية تقليص الوجود الامريكي في العراق بحلول الربع الاول من عام ٢٠٠٨ اذا ما تم اتخاذ خطوات فورية للسماح للقوات العراقية بتولي مسؤوليات قتالية في الحرب.[٢١]

وازاء الصعوبات التي واجهتها القوات الامريكية واخفاقها في تحقيق الحد الادنى من الامن وبعد تورطها المؤكد في فضيحة التعذيب في سجن ابو غريب تم تغيير القيادات العسكرية الامريكية في اول تموز ٢٠٠٤ حيث حل الجنرال جورج كيسي محل الجنرال ريكاردو سانشيز في منصب قائد القوات الامريكية في العراق ثم استقالة وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد ليحل محله روبرت غيتس واخيرا جاء تعيين الجنرال باتريوس بعد ان تفاقمت الاخفاقات الامريكية في العراق ليحل محل الجنرال كيسي في قيادة القوات الامريكية في العراق.

وعلى هذا الاساس بدات الانتقادات توجه الى استراتيجية بوش في العراق حيث وصف ريكاردو سانشيز قائد القوات الامريكية السابق في العراق الحرب هناك بالكابوس الذي لانهاية له في الافق وان اقصى ما يمكن تفعله الولايات المتحدة هو تجنب الهزيمة.[٢٢]

زد على ذلك فان الرئيس الامريكي لم يعد يتحدث عن انتصار امريكي بل عن تبرير استمرار القوات الامريكية في المستنقع العراقي رغم الفشل قائلاً (ان الجيش الامريكي صامد في العراق ولن يتركها للارهابين ولن يفر امام الاشرار).[٢٣]

واذا كانت الاستراتيجية الامريكية قد حققت تقدماً في خفض مستوى العنف الطائفي وتقليل الهجمات ضد القوات الامريكية فان هذا التقدم الذي احرز يمثل نصراً تكتيكياً ولا يعزى الى استراتيجية زيادة القوات الامريكية وحده بل الى عوامل اخرى ايضا منها افادة الولايات المتحدة من انقلاب العشائر ضد القاعدة في الانبار، كما ان عدد الهجمات ما زال مرتفعاً وان تراجع والتهجير لم يتوقف وما تم انجازه من تقدم في بغداد والانبار لم تلحظه سائر المناطق العراقية ويبقى انتصارا نسبياً وهشاً اذا لم يقترن بتسوية سياسية.[٢٤]

ومع ذلك فان القوات الامريكية لم تستطع ان تفرض سيطرتها الكاملة على الوضع العسكري داخل العراق فما زال الامن هشاً وان احتمال تفجره قد يحدث في اية لحظة لكي تعود الى المربع الاول وهذا يحصل بسبب الاخطاء الفادحة التي ارتكبتها الادارة الامريكية والمتمثلة في تفكيك الدولة العراقية بما فيها من مؤسسات عسكرية وامنية وعدم قدرتها على بناء مؤسسات متوازنة فضلاً عن فشل الحكومة في تحقيق انجازات مهمة على صعيد المصالحة الوطنية وغير ذلك.

وهذا ما أعترف به بتريوس قائد القوات الامريكية في العراق في تقريره امام الكونغرس في ١٥/ايلول/٢٠٠٧ بان الوضع في العراق لا يزال معقداً وصعباً وان تحقيق الاهداف الول الامريكية يحتاج الى مزيد من الوقت وذلك بقوله (كانت لنا في الماضي تطلعات لا يمكن ببساطة تحقيقها انني اشعر بالاحباط في كل يوم امضيه في العراق لعدم احراز تقدم كان على صعيد المبادرات التشريعية والعراقيون انفسهم يشعرون بالخيبة ويضيف محذراً لن تكون هناك لحظة واحدة يمكننا اعلان النصر فيها).[٢٥]

واعترف بتريوس في تقريره امام الكونغرس بان الوضع في العراق هش على الرغم من المكاسب المتحققة وقد اظهرت المواجهات التي دارت في البصرة بين القوات الحكومية وبين عناصر جيش المهدي عن ضعف الاداء العسكري لهذه القوات حيث

تمكن جيش المهدي من الحاق الهزيمة بها وتدمير معداتها اضافة الى هروب حوالي ١٠٠٠ جندي،[٢٦] وتسليم البعض اسلحتهم ومعداتهم أو تركها في الشوارع وهذا يعود الى عدم الكفاءة.

٢. على المستوى السياسي

لعل من الاخطاء الكبرى التي ارتكبتها قوات الاحتلال الامريكي هو قيامها باستصدار القرار ١٤٨٣ في ٢٢ ايار ٢٠٠٣ من الامم المتحدة باعتبار الولايات المتحدة الامريكية دولة احتلال وبتفكيك الدولة العراقية والتي تمثلت في القرارات التي اصدرها الحاكم الامريكي السابق بول بريمر وهي حل الجيش العراقي السابق، وقانون اجتثاث البعث، وحل المؤسسات الامنية اضافة الى تأسيس مجلس الحكم الانتقالي القائم على اسس المحاصصة الطائفية في خطوات امريكية متعمدة اريد منها في الواقع خلق حالة من الفوضى لتعميق الانقسامات داخل المجتمع العراقي وفق سياسة فرق تسد، كذلك التدخل المستمر في الشأن العراقي مما ادى الى فلتان الامور وحدوث تداعيات كثيرة جرجت من سيطرة الجانبيين، فضلاً عن انتهاجها لسياسة الكيل بمكيالين باستخدام النفوذ وابعاد اطراف ودعم اطراف سياسية اخرى، انطلاقاً من رؤية امريكية مفادها ان خلق حالة من الفوضى البناءة في العر اق سيجعل العراقيين اكثر تشبثاً بأبقاء الاحتلال بدلاً من رحيله.

وعلى هذا الاساس فقد تغاضت القوات الامريكية عما حدث من عمليات نهب وسلب وحرق بغداد اثر دخول القوات العاصمة وهذا ما اعترف به وزير الدفاع الامريكي السابق دوناد رامسفيلد قائلاً (ان الحرية غير منظمة والناس الاحرار هم احرار ليرتكبوا الاخطاء والجرائم والقيام بكل الاشياء السيئة).[٢٧]

ويعتقد الكثير من العراقيين الذين يستهويهم التفكير بأن الفوضى قد حققت عن عمل لمساعدة شرعنة احتلال عسكري طويل وان ذكر انسحاب عسكري امريكي فجائي يثير فزعاً على وجه أي عراقي تتحدث إليه.[٢٨]

لقد دمرت قوات الاحتلال هياكل دولة قائمة ولكنها غير قادرة حتى الآن على بناء مؤسسات دولة جديدة حيث اخفق الامريكان من توطيد الامن لبناء نظام سياسي عراقي جديد فعلى الرغم من مضي خمسة سنوات على الاحتلال ما زال العراق في حالة توتر وقلاقل مزمنة.(٢٩)

فالعملية السياسية الجارية في العراق منذ الاحتلال ولحد الآن لم تقم على اسس صحيحة حيث بنيت على اسس المحاصصة الطائفية وهيمنة الاحزاب التي تكرس بقاء القوات الامريكية واشتداد الصراع على السلطة وسياسة الاقصاء والتهميش ثم الدستور العراقي الذي تحدث عن الفيدراليات كمدخل لتقسيم العراق على اسس عرقية وطائفية الى دويلات ثلاث (كردية وشيعية وسنية).

وغني عن القول فأن تفكيك الدولة والانتقال بها الى مرحلة ما بعد القومية ستواجه بحالة هلامية الدولة يصعب معها بناء نظام سياسي ولا سيما في غياب البنى المؤسساتية وتزداد هذه الحالة تعقيداً عندما يكون ذلك النظام من خارج الدولة وليس من داخلها كما حصل في العراق. وبمعنى اخر فأن دخول متغيرات خارجية بالمساهمة في تفكيك الدولة في احدى مراحل تأريخ بنائها ليس بالضرورة ان يكون في مقدور تلك القوى اعادتها وفقاً لغايات رأسمالية حداثية كما تشير خطاباتها المعلنة حول مسألة ما يسمى بالحرية والديمقراطية وسيادة مفهوم الدولة الحديثة.(٣٠)

ان الاحتمال الاكثر تحققاً في حالة غياب مفهوم الدولة القومية ومؤسساتها هو سيادة حالة عدم التوازن في المتضمنات الرئيسية لمكون الدولة.(٣١)

وفق هذا المنظور فأن ما يتلمسه المتتبع للشؤون العراقية هو المزيد من الاختلالات الناجمة عن غياب التوازن في التمثيل السياسي لمكونات الشعب العراقي في البرلمان والحكومة والمؤسسات التي تم انشائها في ظل الاحتلال فما تريده الادارة الامريكية هو بناء مؤسسات شكلية واقرار دستور يعمق الانقسامات واجراء انتخابات صورية لكي ينظر الى العراق بأنه دولة (ديمقراطية) ليس ألا أي بمعنى اخر (أن ينظر اليه كنموذج لديمقراطية او كقاعدة للقفز على سوريا وايران او حتى كمفتاح لتسوية

الصراع العربي – الصهيوني واحدث من هذا باعتباره الخطوة الثانية في حرب كونية ضد الارهاب).[٣٢]

ويفهم من الاجراء الامريكي في تفكيك البنى الارتكازية للدولة العراقية الى اشاعة التنافس بين التيارات السياسية المشاركة في العملية السياسية وصولاً الى حالة التنازع والسعي الى الهيمنة من قبل احدى هذه التيارات واحتكار السلطة على حساب الاخرين وبالتالي الدخول في مشاكل يصعب ايجاد حلول لها وهذا ما يخدم اطالة امد الاحتلال.

وقد نجح بريمر في تأسيس بناء نظام سياسي يتغذى بالانقسامات والولاءات الطائفية والاثنية وتهدد هذه الانقسامات وحدة وكيان العراق خصوصاً بعد الانتخابات التي جرت بعد تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي حيث زادت من المشكلات تركيبة هذه الحكومة التي قامت على اسس مذهبية واثنية وعلى خلفية انتخابات ناقصة الشرعية وجاءت برغبة الاحتلال من اجل تحقيق مصالحه.[٣٣]

ولم تكن الانتخابات التي جرت اواخر عام ٢٠٠٥ بأفضل من سابقتها على الرغم من مشاركة حوالي ثمانية ملايين ناخب عراقي حيث تخللتها الكثير من الإشكالات والطعن من قبل القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية والتي اسفرت عن تشكيل حكومة برئاسة نوري المالكي لم تستطع تحقيق الوفاق السياسي مع الكتل المنضوية في هذه الحكومة الامر الذي حدى بقسم من هذه الكتل الى سحب وزرائها كجبهة التوافق والتيار الصدري وحزب الفضيلة والكتلة العراقية الوطنية بسبب ما تراه هذه الكتل من تلكؤ الحكومة في حل مسائل عديدة لعل من ابرزها معالجة وتعديل الدستور، نزع سلاح المليشيات، اعادة النظر في قانون اجتثاث البعث الذي الغي من قبل البرلمان العراقي وحلَّ محله قانون جديد تحت عنوان (العدالة والمساءلة)، قانون النفط، واحتكار صنع القرار السياسي وعدم المشاركة السياسية الحقيقية لهذه الكتل وغير ذلك.

وازاء هذا الوضع السياسي الشائك في العراق وتصاعد العنف وعدم الاستقرار لجأت الادارة الأمريكية الى ممارسة الضغط على الحكومة العراقية في اتخاذ الخطوات التالية

١. تحقيق المصالحة الوطنية.

٢. حل المليشيات .
٣. اعادة هيكلية الجيش العراقي والدعوة الى تطهير الجيش والشرطة من عناصر وصفتها أطراف في الحكومة العراقية وبرلمانية والحكومة الأمريكية على انها عناصر مندسة ومخربة وخارجة عن القانون.[٣٤]
٤. تمرير قانون النفط .

والسؤال المطروح هنا من هو المستفيد في تأزم الوضع السياسي وشلل الحكومة هل هو الصراع على جني المكاسب السياسية بين الكتل السياسية ام التنصل من المسؤولية السياسية والفوضى المنظمة والاقتتال الطائفي وهل هو حكم على الفشل الامريكي أو ان قدرة الولايات المتحدة على التأثير على مجريات الاحداث قد اخذت في التضاؤل.

وللاجابة على هذه التساؤلات يمكن القول بأن هناك اكثر من طرف مستفيد في تأزيم الوضع السياسي في العراق لعل من ابرزها هو سعي الادارة الامريكية الى خلق حكومة ضعيفة غير قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة لاتخدم الاحتلال وان فرصة بقائها الوحيدة هو تنفيذ مشروع الاحتلال ولعل الاتفاقية التي تم التوصل اليها رئيس الوزراء نوري المالكي والرئيس الامريكي بوش والتي تعرف بـ (اتفاقية العلاقات طويلة المدى بين الولايات المتحدة والعراق) والتي تمنح الشرعنة القانونية لبقاء القوات الامريكية في العراق. وتوجد هذه الاتفاقية كما تؤكد ذلك صحيفة لوس انجلوس تايمز في (اتفاقية المبادئ) تعهد الحكومة الامريكية بدعم حكومة المالكي على الرغم من انتقادات العراقيين لها وانتقادات القادة العسكريين والسياسيين في الولايات المتحدة الذين يعدونها حكومة فاشلة وغير كفوءة.[٣٥]

وثمة حقيقة اخرى فأن ما ستؤول اليه الامور داخل العراق في حالة عدم الانفراج السياسي سيلقى تبعته على العراقيين انفسهم لا على الولايات المتحدة وان الفشل الذي يتحقق يعكس كون البلاد منقسمة حول قضايا اساسية او انها في حرب مع ذاتها.

ومن هنا نتلمس الاثار التي سوف يتركها المشروع الذي اقره الكونغرس الامريكي حول ما يسمى (تقسيم العراق) على الواقع العراقي الذي اريد له ان يتقبل ذلك المشروع سئ الصيت على مضض[٣٦] وهذا كأحد اهداف الحرب والملاحظ حول سلوك الادارة الامريكية في العراق انه في حالة أي اخفاق في العملية السياسية او تصاعد في العنف فأنها تحاول التملص من مسؤولية ذلك وتضع الحكومة العراقية في الواجهة وعلى المحك أي بمثابة اختبار لنجاحها او فشلها فأذا ما احرزت تقدماً ملموساً ازاء تحقيق خطوات محورية على صعيد الامن والادارة والمصالحة فيتم دعمها واذا ما اخفقت او تلكأت في أي من هذه المهام فتنطلق التصريحات من المسؤولين الأمريكان بالتشكيك في قدراتها وكفاءتها.

ومن الواضح ان الولايات المتحدة لم تعد في موقع يتيح لها ان تشجع على التقسيم او الفدرالية في الوقت الذي تظهر استطلاعات الرأي ان العراقيين في معظمهم لا يريدون حدوث مثل هذه الانقسامات، علاوة على ذلك من شأن أي اجراء مكشوف لتقسيم العراق من جانب الولايات المتحدة يزيد بالتأكيد من غضب العراقيين وعدائهم للوجود الأمريكي في العراق ويدفع طرفاً واحداً او اكثر الى اعتبار الولايات المتحدة عدواً بصرف النظر عن طبيعة الجهد الامريكي.[٣٧]

عموماً يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد اخفقت في بناء نظام سياسي جديد متوازن يؤدي الى الاستقرار السياسي وان ما تقوم عليها الاستراتيجية الامريكية الحالية بأن الحل السياسي سيلي اذا امكن تخفيض العنف تتسم بالخطأ فما يجري الآن في العراق صراع طبيعي ومحتوم على السلطة والوجود والاستراتيجية الامريكيين يطيلان امد الصراع العنيف على السلطة.[٣٨]

وما جرى من احداث في البصرة في مطلع نيسان ٢٠٠٨ في المواجهات التي تمت بين القوات الحكومية وجيش المهدي والتي فشلت فيها هذه القوات في هذه المواجهات التي استمرت اكثر من اسبوع ما يؤكد هذه الحقيقة ويبين مدى عجز الحكومة المركزية وضعفها في السيطرة على المحافظات وبالتالي فأن ذلك يخدم الادارة الامريكية في سعيها الى اعادة رسم خريطة كيانية جديدة للعراق لا تقوم فيه دولة مركزية قوية

وتفصيل تلك الخريطة على مقياس اهلي عصبوي يمنع قيام نظام سياسي قوي على مقربة من آبار النفط واسرائيل.[٣٩]

٢. المستوى الاقتصادي

يعد الجانب الاقتصادي من اهم الدوافع الامريكية في الحرب على العراق حيث يمتلك العراق ثاني مخزون نفطي في العالم وفق ما اعلنته مصادر امريكية في ٢٨ آذار ٢٠٠٠ ان الاحتياطي النفطي الاكيد في العراق ٢٦١ مليار برميل والمجموع العام للمخزون المرتقب ٤٠٠ مليار برميل على الاقل مدعية ان النفط حاجة عالمية تحتاجها الصناعة من اجل تزويد سكان العالم بوسائل الترفيه المتطورة.[٤٠]

لقد كانت واشنطن تعيش هاجس (بول ولفيتز) ومفاده انه (لابد من خيارات الغزو المحافظة على الثروة التي تثبت امريكا في طليعة قوى العالم الكبرى).[٤١]

وغنيٌ عن الذكر فأن الولايات المتحدة وتحت عنوان (النفط ملك الثروة العلمية) عام ١٩٧٣ قد هددت باجتياح الخليج العربي وكانت الدراسات الاستراتيجية الامريكية في عشرات التقارير اشارت ان شريان الاقتصاد العالمي يعتمد على نفط الخليج مؤكدة ان من يسيطر على الخليج من شأنه ان يتحكم بالعمود الفقري للاقتصاد العالمي.[٤٢]

ولا ننسى في هذا الصدد الدور الذي لعبته الشركات الكبرى (موتورز، دايملر، كرايسلر، بكتيل، شيل، سوني) وهي القوى الضاغطة والصانعة للعولمة والتي تعد من اكبر ممولي الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الولايات المتحدة والتي لها تأثير ايضا في تمويل نشاطات مؤسسات ومراكز البحث السياسي والاستراتيجي وفي صدد الحرب على العراق فأن شركة هاليبورتن لمقاولات النفط بدأت قبل اكثر من عام قبل الحرب ترتب وتتعاقد مع اخرين على عقود اصلاح وتحديث مرافق النفط العراقي في حدود ٧ – ٨ مليارات دولار، وبعدها فأن شركة اكسون هي التي بدأت تضع يدها على عمليات استغلال النفط العراقي وتخطط لانتاج يصل الى ٧ – ٨ ملايين برميل يومياً، كما ان شركة بكتيل هي التي حصلت اهم عقود الاعمار قبل الحرب مستعينة بأثنين وعشرين الف شركة للمقاولات دعتها للعمل معها.[٤٣]

لا جدال فأن النفط سلعة استراتيجية وضعت في اولويات الاستراتيجية الأمريكية منذ زمن بعيد فقد كتب السفير الاشهر في الدبلوماسية الامريكية (جورج كينان) عام ١٩٥٠ (ان الشعب الامريكي يمثل ٦.٣ بالمائة من سكان العالم لكونه يستهلك ٦٠ بالمئة من بترول هذا العالم والمهمة الاولى للاستراتيجية الامريكية تقتضي المحافظة على هذه النسبة مهما كانت ظالمة للاخرين والعمل على فرضها بكل الوسائل).[٤٤]

كما ان جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية الاسبق ذهب الى هذا المنحى بقوله (الخيار الاكفأ للولايات المتحدة هو السيطرة على صناعة البترول بكافة مراحلها) ومن هنا فأن الإستراتيجية الامريكية تقوم على انشاء شبكة واحدة واسعة ومأمونة لبترول الشرق الاوسط يصب فيها بترول السعودية وغيرها من دول الخليج مضافاً اليه بترول العراق وبترول بحر قزوين وبترول ايران بعد تصفية نظام الثورة الاسلامية فأن المستقبل يمكن ضمانه امريكياً للولايات المتحدة وامريكياً فوق العالم.[٤٥]

وعلى هذا الاساس فأن القوات الامريكية وضعت يدها على المنشآت النفطية العراقية منذ اول وهلة بعد دخولها بغداد وقامت بحراسة وزارة النفط نظراً للاهمية الحيوية لموجودات الوزارة وما يتصل بها من عقود وعمل وخطط واستكشافات وغير ذلك.

لقد كان من المفترض ان العراق بلد نفطي ثري يستطيع اقتصاده ان يستعيد عافيته سريعاً بعد الاحتلال ولكن ما حصل هو العكس فما اعلن من الإدارة الأمريكية عن انفاق ٢٠ مليار دولار لإعادة أعمار العراق قد تم صرفه على مشروعات صغيرة وكانت تنفق معظم مشروعات المعونة من الاموال على طواقم الأفراد والمقاولين والامن وآمري وقادة الوحدات الامريكية ثم ان الابنية المدرسية التي اشيع حولها لا تتعدى الترميمات البسيطة وعمليات الصبغ والترقيع التي لم تحقق أي فائدة سوى هدر الاموال فالأبنية السيئة الفارغة تترك ميراثاً من العداء لأمن النجاح.[٤٦]

واذا كانت الادارة الامريكية قد عولت على استغلال موارد العراق النفطية لتغطية تكلفة نفقات القوات الامريكية العاملة في العراق فأن استهداف المنشآت النفطية وتفجير الانابيب الناقلة للنفط الى تركيا والى الخليج قد تعرضت لكثير من هجمات المسلحين الامر الذي حال دون رفع سقف تصدير النفط الى ما قبل الحرب على العراق اضافة الى

معاناة الصناعة النفطية العراقية الى مشاكل فنية وعدم تجديد الاجهزة والمعدات قد اثر سلباً على تصدير النفط العراقي. فضلاً عن حدوث سرقات كبيرة وتجاوزات في موانئ التصدير والتي تسيطر عليها العديد من الميليشيات في البصرة حيث تسعى كل ميليشيا الى الاستحواذ على عملية التصدير.

وهذا يضيف عبأ على الواقع الاقتصادي الامريكي الذي تأثر سلباً فالموازنة قد تحولت من فائض استثنائي في اواخر عهد كلينتون[٤٧] الى عجز استثنائي مع ولايتي الرئيس جورج بوش والانفاق العسكري الذي قدر له بأن لا يتجاوز المليارات العشرة على هذه الحرب قد بلغ حتى الآن ٤٠٠ مليار دولار (٢٠٠ مليون دولار كل يوم) ما عدا التقديرات بأن تزداد التكاليف الاجتماعية والصحية لهذه الحرب لتصل حوالي ٢.٥ ترليون دولار حسب دراسة هامة اعدها الحائز على جائزة نوبل جوزف ستيغلتز مع الاقتصادية بلايمر وهو ما بدأ ينعكس بوضوح على مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية.[٤٨].

ولم تهبط أسعار النفط كما روج لها دعاة الحرب بل ارتفعت ارتفاعاً جنونياً فقد ارتفعت من ٢٣ دولار للبرميل عام ٢٠٠٣ الى اكثر من ١٠٠ دولار بداية عام بداية عام ٢٠٠٨ وهي اخذة بالزيادة.

ويعاني الاقتصاد الامريكي من عبء حرب العراق وأفغانستان التي لا تتحملها طاقته حسب الباحث الاقتصادي اللبناني د. زياد الحافظ المقيم في الولايات المتحدة وبات يرتكز في ثبات عملته الوطنية (الدولار) على تمنع الصين حتى اليوم على بيع ودائعها (حوالي تريليون دولار في سندات الخزينة الأمريكية) وتمنع الصين طبعاً سببه الرئيس يعود الى التصدير الواسع للسلع الصينية إلى السوق الأمريكية.[٤٩]

ويشير اغلب المحللين الاقتصاديين الى ان الاقتصاد الامريكي قد دخل مرحلة الركود الفعلي بعد ان بدأ سعر الدولار يهبط امام العملات الاجنبية كاليورو والين الياباني وغير ذلك ويعزى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية الى هبوط الدولار.

كما وتشير التقارير الى ان هناك في الولايات المتحدة ربع مليون شخص فقدوا وظائفهم وخسر ٨٠ الف شخص وظيفة في اذار ٢٠٠٨ وان نسبة البطالة قد بلغت الى

٥.١ نهاية اذار ٢٠٠٨[٥٠] وهذا مؤشر على الادارة السيئة للاقتصاد الامريكي في عهد الرئيس الامريكي الحالي جورج بوش.

ومن اعظم تكاليف الحرب على العراق على المدى الطويل تحويل الاهتمام من قضايا ذات اهمية اكبر ولا تستطيع الولايات المتحدة مواصلة تركيز اموالها ومواردها العسكرية ورأسمالها السياسي على العراق فيما تترك مصالحها الاهم دون رعاية.[٥١]

ويحاول النواب الديمقراطيين بين مدة واخرى الضغط على ادارة الرئيس بوش للتقليل من الدعم المالي للحرب في العراق حيث قدموا مشروعاً يقضي بإعطاء تحديد زمني لسحب القوات الامريكية من العراق مقابل الموافقة على تحرير الميزانية المخصصة للبنتاغون (نفقات الدفاع) ولكن الرئيس بوش نقض هذا المشروع طبقاً للصلاحية التي يمتلكها (الفيتو).

هذا ومن الناحية الاخرى عمدت الادارة الأمريكية الى الضغط على الحكومة العراقية لتمرير قانون النفط الذي احالته الى البرلمان العراقي والذي اثير جدلاً حاداً في اوساط الشعب العراقي حيث تمنح الشركات الأجنبية طبقاً لهذا القانون حصة الاسد من صادرات النفط العراقي نحو ٧٠ بالمئة من هذه العائدات وما يخصص للشعب العراقي هو اقل من ٣٠ بالمائة واذا ما تمت موافقة البرلمان على هذا القانون فقد يكون هذا النجاح للادارة الامريكية في سعيها للسيطرة على النفط العراقي حيث يتحقق احد الاهداف المهمة التي جاءت من اجلها الولايات المتحدة الى العراق.

ونظراً للتكلفة العالية في الارواح والاموال والتي اعترف بها الرئيس الامريكي بوش بمناسبة الذكرى الخامسة للغزو على العراق فأن النواب الديمقراطيين وجهوا رسالة الى بوش يطالبون فيها تغيير السياسة الامريكية في العراق جذرياً وتحويل مهمة القوات الأمريكية من المهمات القتالية الى التدريب ومطالبة السياسيين العراقيين بالتوصل الى حلول للمشاكل التي يعاني منها العراق.[٥٢]

وفي التقرير الذي قدمه السفير الامريكي كروكر مع بيتريوس الى الكونغرس الامريكي يوم ٢٠٠٨/٤/٨ حاولا التقليل من النفقات العسكرية الامريكية للحكومة العراقية وربطا هذا الانفاق على مدى التقدم الذي تحققه الحكومة في تثبيت الامن وتحقيق

المصالحة وبأن الدعم الامريكي للعراق غير مفتوح وتم الكشف عن صفقة عسكرية امريكية مع الحكومة العراقية يتم دفعها من النفط العراقي وهي شراء معدات عسكرية امريكية بقيمة ملياري دولار وطائرات حربية امريكية بقيمة ٥ مليارات دولار.[٥٣]

وعلى الرغم من ذلك فأن التكاليف الباهضة التي تم انفاقها من قبل الولايات المتحدة في حربها على العراق قد اثقلت كاهل الميزانية الامريكية ودافع الضريبة الامريكي وبات من الصعب تعويضها من النفط العراقي لاسيما في ظل الوضع الامني المتردي في العراق حالياً حيث يستحيل على الشركات الامريكية العمل داخل العراق بحرية تامة وهنا يكمن الإخفاق في تحقيق الهدف الاقتصادي الذي سعت إليه إدارة الرئيس الأمريكي بوش في غزوها العراق بموجب ذرائع واهية لا أساس لها من الصحة وتصبح مقولة الرئيس بوش (ان تكاليف العراق تستحق الوفاء) معكوسة تماماً.

الاتجاهات المستقبلية لتواجد القوات الأمريكية في العراق

في ضوء الإخفاقات التي تحققت جراء الاحتلال الأمريكي للعراق فأن مستقبل الاحتلال يمكن ان يكون رهن الاتجاهات التالية:

١. الاستمرار في البقاء

على الرغم من فشل الإستراتيجية الأمريكية في العراق فأن إدارة الرئيس الأمريكي بوش ماضية في خططها وتقويم أخطاءها لإطالة امد تواجدها العسكري في العراق لانجاز مهمتها التي لا تزال غامضة وتسعى الإدارة الأمريكية الحالية للتفاهم مع حكومة نوري المالكي بشأن توقيع اتفاقية تتعهد فيها هذه الحكومة بتجديد تفويض الأمم المتحدة لسنة واحدة نهائية لضمان بقاء القوات الامريكية في العراق ومناقشة تفاصيل اتفاقية العلاقات طويلة الامد لوضع العراق تحت السيطرة وقد افصح عن هذه الاتفاقية السفير رايان كروكر خلال جلسة الاستماع الاخيرة في ٨ نيسان ٢٠٠٨ امام الكونغرس الامريكي بأن هناك مسودة اتفاق تسعى اليه واشنطن حول وجود القوات العسكرية الامريكية في العراق بدون سقف زمني محدد.[٥٤]

وتحاول الادارة الامريكية من خلال هذه الاتفاقية الى التخلص من الاعباء والتكاليف العالية للنفقات العسكرية الامريكية في العراق وتحويلها الى العراق ليتم دفعها من أمواله بدلاً من دافع الضريبة الامريكي.

ان هذه الاتفاقية تقيد العراقيين ولا تضع حدوداً للوضع القانوني للقوات الامريكية ولا الى سلطاتها حيال العراقيين وبمعنى اخر فأن من حق القوات الامريكية ان تقوم بأعتقال العراقيين او قتلهم من دون ان تتعرض الى مساءلة قانونية كما هو الحال بالنسبة للشركات الامنية الخاصة التي تعمل في العراق بموجب عقود مع البنتاغون او مع الخارجية الامريكية التي باتت مصدر قلق من قبل العراقيين لما تقوم بها من جرائم قتل بحق المدنيين ومن دون اية عواقب او اجراءات قانونية ضدها.

كما يجب الانسى الدور الاسرائيلي في الضغط على الولايات المتحدة من اجل الاستمرار في البقاء فهي الشريك الاقليمي الحقيقي في المشروع الامريكي للمنطقة والمحرض على غزو العراق منذ زمن لعزله وابعاده عن التأثير في مجريات الصراع العربي – الاسرائيلي.

وتتذرع الادارة الامريكية باسباب استمرار وجودها بشتى الذرائع على اعتبار ان العراق سيكون قاعدة للتغيير في الشرق الاوسط او انه في حالة انسحابها من العراق سيكون ذلك نصراً لاعداء امريكا في العراق.

ويتوقف نجاح او فشل هذا الاتجاه على الامور التالية:

١. في حالة نجاح مرشح الحزب الجمهوري جون ماكين لانتخابات الرئاسة الأمريكية فأنه مستعد لابقاء القوات الأمريكية في العراق وتأتي زيارته الى بغداد دعماً لهذا الاتجاه، أما في حالة اخفاقه للوصول الى البيت الأبيض فأن مجيء مرشحي الحزب الديمقراطي الى الرئاسة وبما يؤدي الى التغيير في هذا الاتجاه نحو الانسحاب الامريكي الكامل او الجزئي من العراق في حال التزام الحزب الديمقراطي بذلك.

٢. دور اللوبي الصهيوني في الضغط على الادارة الامريكية لابقاء قواتها في العراق خدمة لامن (اسرائيل) وعدم السماح بعودة العراق الى وضعه السابق كقوة مؤثرة في معادلة الصراع العربي – الاسرائيلي.
٣. فشل العملية السياسية في العراق او نجاحها سيؤثر على قرار الانسحاب الامريكي او البقاء.
٤. نجاح الولايات المتحدة في انتزاع موافقة الحكومة العراقية على التوقيع على اتفاقية طويلة الامد تحدد من خلالها شكل العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق والابقاء على القوات الامريكية لمدة غير محدودة وتحويل الاحتلال الى علاقة من تعاون ثنائي وامني بينهما.

٢. الانسحاب الجزئي

تستند فرضية هذا الاتجاه في حال تحسن الوضع الأمني واكتمال تدريب القوات العراقية فأنه يمكن ان يسهل الانسحاب الأمريكي من العراق ومن يقرأ التصريحات الأمريكية منذ احتلال العراق ولا سيما تصريح القادة الميدانيين مثل تصريحات جورج كيسي قائد القوات الأمريكية في العراق سابقاً والذي يفيد فيه بأن الولايات المتحدة سوف تباشر سحباً جزئياً لقواتها مباشرة عقب تنصيب الحكومة الدستورية التي سوف تفرزها الانتخابات المقررة لشهر كانون الاول ٢٠٠٥.[٥٥]

وتكرر هذا المشهد مرة اخرى بعد تحول الخطاب الأمريكي والحديث عن وجود اتصالات مع المقاومة العراقية والتي أسمتها الإدارة الأمريكية بالجماعات المسلحة وفجأة نجد ان الأمريكيين يتحدثون عن انسحاب في منتصف عام ٢٠٠٨ رابطين بذلك العملية السياسية واكتمال القوات العسكرية العراقية وانها قادرة على حماية السيادة العراقية.[٥٦]

وبما ان الوضع السياسي والأمني في العراق لم يتحسن لحد الان بعد الأحداث التي شهدتها البصرة والمحافظات الجنوبية ومناطق من بغداد في ضوء الاشتباكات الأخيرة التي حصلت بين جيش المهدي والقوات العراقية والتي اظهرت عن تفوق جيش المهدي في هذه المواجهات والاسلحة المتطورة التي يمتلكها مقابل عجز القوات العراقية وضعف ادائها وتركيبها والاسلحة البسيطة الامر الذي دعي الاستنجاد بالقوات الامريكية للسيطرة على الموقف فلذلك ان الحديث عن انسحاب امريكي قد تم تأجيله وايقافه وبدأ ذلك واضحاً في التقرير الذي قدمه بتريوس قائد القوات الامريكية في العراق امام الكونغرس بتأريخ ٢٠٠٨/٤/٨ والتي طالب بتجميد سحب القوات الامريكية من العراق المفترضة في تموز الى مدة ٤٥ يوماً.

وعليه بات من الصعب توقع الانسحاب الامريكي في ظل اصرار الرئيس بوش المضي قدماً في النفق المظلم وقد يتم توريط وريثه في البيت الابيض باستمرار الاحتلال في العراق الى اجل غير محدد.

ان احتمالية قيام الولايات المتحدة بسحب جزئي لقواتها يقترن بالامور التالية:-

١. دعم مرشح الحزب جون ماكين في إطار الدعاية الانتخابية لغرض فوز الحزب في الانتخابات الرئاسية التي تجري في الربع الأخير من هذا العام.
٢. تحسن الوضع الامني والسياسي في العراق في حال تمكن حكومة المالكي من تحقيق تقدم في المصالحة السياسية الحقيقية وعودة الكتل السياسية للمشاركة في الحكومة.
٣. فوز احد مرشحي الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية فأنه سيلجأ الى سحب جزئي للقوات الأمريكية للإيفاء بتعهداته في الحملة الانتخابية.

٣. الانسحاب التدريجي

تقوم فرضية هذا الاتجاه على قيام الولايات المتحدة بعملية جدولة الانسحاب الأمريكي من العراق عندما تصل الى قناعة تامة بأن بقاء قواتها في العراق يمثل لها تحدياً كبيراً وتكلفة عالية في الأرواح والأموال وهناك رفض شعبي عراقي للتواجد الأمريكي إضافة الى ان هذا المطلب هو جزء من البرنامج السياسي لبعض أطراف المقاومة الوطنية في العراق والتي ما فتئت تطرح جدولة عملية الانسحاب الأمريكي وتشكيل حكومة وطنية مؤقتة واحالة الملف العراقي الى الأمم المتحدة لمعالجة الوضع الشائك الذي خلفه الاحتلال الأمريكي واستقدام قوات دولية او عربية واسلامية محايدة ولكن الولايات المتحدة لم تستجب لذلك لان ذلك يتناقض مع مشروعها في العراق والمنطقة اصلاً.

وتستند الإدارة الأمريكية في حججها بأن الرحيل الأمريكي من العراق سيجعل الساحة العراقية مفتوحة الى إيران والتي تسعى الى السيطرة على جنوب العراق والذي بدا واضحاً في تواجد أجهزة استخباراتها وفيلق القدس الإيراني على الأرض العراقية ولا سيما في مدينة البصرة ومدن الجنوب الأخرى ومن الناحية الأخرى واصلت الولايات المتحدة إنشاء سفارة ضخمة هي الأكبر في منطقة الشرق الاوسط لا يمكن تبريرها الا بالاستخدام المزمع على المدى الطويل جداً كما تم تصميم ١٤ قاعدة عسكرية رئيسية ستستخدم لدعم

ونشر القوة في المنطقة وفي شمال إفريقيا وتبلغ مساحة اكبر القواعد ١٥ – ٢٠ ميلاً مربعاً وتؤدي كل منها ١٤٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ عسكري.[٥٧]

وهذا يعني ان الولايات المتحدة تسعى الى وجود عسكري طويل ودائم في العراق بموجب مسودة الاتفاق التي تم الكشف عنها بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة التي تمت بينهما وما يسمى بـ (اتفاقية المبادئ).

ومن المعلوم ان اللفتنات جنرال (جاي غارنر) الحاكم الإداري الأمريكي الاول في العراق كان اشار في اوائل عام ٢٠٠٣ الى ان القوات الأمريكية قد تبقى في العراق لفترة (العقود القليلة التالية) واضاف تأمين حقوق الاحتفاظ بقواعد للولايات المتحدة ينبغي ان يكون اولوية عليا.[٥٨]

ان احتمالية قيام الولايات المتحدة بسحب تدريجي لقواتها مرهون بالتطورات التالية:-

١. نجاح الحزب الديمقراطي في استصدار مشروع قرار سحب القوات الامريكية من العراق قبل نهاية عام ٢٠٠٩ من قبل الكونغرس ووضعه حيز التنفيذ.[٥٩]
٢. تعاظم قدرة المقاومة العراقية والتفاف الشعب العراقي حولها سيجبر الإدارة الأمريكية الى جدولة انسحابها من العراق.
٣. ظهور المرجعية الوطنية القادرة على اعادة اللحمة في اطار الهوية الوطنية.

٤. الانسحاب الفوري

تعتمد فرضية هذا الاتجاه على إقدام الولايات المتحدة بسحب قواتها العسكرية من العراق بشكل فجائي وغير معلن عندما تصل الولايات المتحدة الى حالة من العجز الكامل والاعتراف بصعوبة الحرب وعدم القابلية على تحمل المزيد من الخسائر البشرية والاقتصادية في ظل تصاعد الرأي العام الامريكي ضد هذه الحرب وهبوط شعبية الرئيس بوش الى ادنى مستوى يصل إليها رئيس أمريكي سابق بسبب الحرب على العراق.

كذلك الانتقادات المتواصلة لنواب من الحزب الديمقراطي ضد سياسة بوش في العراق وتقديمهم مشروعا في الكونغرس يربط المصادقة على تمويل نفقات الدفاع في العراق بالإعلان عن سحب القوات الأمريكية من العراق.

لا ريب ان للمقاومة العراقية دوراً بارزاً في اجبار الولايات المتحدة على الاعتراف بوجودها حيث استطاعت ان تفرض نفسها على الواقع العراقي والاهم من ذلك ان تفرض خيار الانسحاب على الأمريكيين على أعلى المستويات.(٦٠)

وتدعم هذه الشهادة المهمة بحق المقاومة الرهان على خيار المقاومة ولكن هذا الدعم يأتي عبر مسارين اخرين اولهما تداعي الرهان الداخلي على فرض عملية سياسية موالية للاحتلال، وثانيهما الأوضاع الداخلية الأمريكية التي باتت تفرض خيار الانسحاب الذي يعتبر الوجه الاخر لنجاح خيار المقاومة.(٦١)

وحقق صراع الارادات بين المقاومة وقوات الاحتلال داخل العراق نجاحات وانتصارات المقاومة كما فرض على الاحتلال ان يقبل بخيار التحدث او التفاوض المباشر وغير المباشر مع المقاومة.(٦٢)

ان احتمالية قيام الولايات المتحدة بانسحاب فوري لقواتها من العراق يقترن بالامور التالية:

١. مدى قدرة المقاومة على توحيد صفوفها ووصولها الى مستوى فرض ما اسماه الكاتب الامريكي جون موللر استاذ العلوم السياسية في جامعة اوهايو بـ ((التناذر العراقي)).(٦٣)
٢. إجبار الرأي العام الأمريكي والإدارة الأمريكية على اتخاذ قرار الانسحاب الفوري عندما تتعاظم الخسائر الأمريكية في الأرواح والأموال كما حصل في حالة الانسحاب الأمريكي من فيتنام.
٣. اشتداد حالة العنف والصراعات الداخلية في العراق وخروج الوضع الامني عن السيطرة.

على أية حال فانه يمكن ترجيح الاتجاه الاول وهو الاستمرار في البقاء مع سحب جزئي لقواتها وهذا ما تسعى إليه إدارة الرئيس بوش من خلال إبرام ((اتفاقية

المبادئ)) مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والتي ستنظم شكل القوات الأمريكية وحجمها ومدة بقائها وتم تحديد ٢٠٠٨/٧/٣١ كشف زمني نهائي للتوصل إلى هذه الاتفاقية ملزمة للرئيس الأمريكي القادم من كلا الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي وفي ضوء المعطيات الأمريكية والعراقية على اقل تقدير.

والواقع ان الاتفاقية العراقية – الأمريكية التي يجري التفاوض على عقدها في تموز ٢٠٠٨ ستكون مقدمة لوجود أمريكي طويل الأمد تحت حجم المحافظة على مصالح العراق وحمايته من تدخلات الجوار.

الخاتمة

وبناءاً على ما تقدم وفي ضوء التطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية فأنه يمكن القول ان الولايات المتحدة غير عازمة على الانسحاب من العراق طالما تمتلك المقومات التي تجعلها قادرة على البقاء وفي الحقيقة ان التخطيط لمستقبل القوات الامريكية وتواجدها في العراق مرهون بتحقيق الاهداف الامريكية من الغزو وفي ضوء المعطيات الامريكية والعراقية وهناك مسائل كثيرة ومعقدة بحاجة الى حلها او المادة او النظر فيها وهي ما يلي:

١. مدى القدرة على امرار قانون النفط او استحصال موافقة البرلمان العراقي لوجود معارضة واسعة له من قبل بعض الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية.
٢. لا تزال العملية السياسية الجارية في العراق تراوح مكانها بعد انسحاب قسم من الكتل السياسية لوزرائها من الحكومة.
٣. عدم الوصول الى مصالحة وطنية حقيقية ترضي جميع الاطراف ولا سيما تلك الاطراف المعارضة العملية السياسية.
٤. تزايد النفوذ الايراني في العراق والذي بات مصدر قلق ومؤذي للتواجد الامريكي في العراق بعد ان تزايد الادلة على دعم ايران للميليشيات بالاسلحة والعبوات الناسفة والصواريخ.

٥. فشل نظرية اسقاط الانظمة السياسية من قبل الولايات المتحدة بعد تعثر مشروعها في العراق حيث لم تستطع تحقيق مشروعها في الشرق الاوسط لحد الان فهي لا تزال في المازق العراقي.
٦. التدمير الذي حل بالعراق وازهاق ارواح اكثر من مليون عراقي وتهجير اكثر من ٤ ملايين شخص خارج وداخل العراق بسبب الاحتلال الامريكي.
٧. تفكيك الدولة العراقية وعدم القدرة على اعادة البنى الارتكازية لمؤسسات الدولة العراقية على اسس وطنية وكفوءة.
٨. ازدياد تكاليف الحرب المالية وإزهاق ارواح الالاف من الجنود الأمريكية.
٩. خسارة الولايات المتحدة مكانتها وسمعتها الدولية بسبب احتلالها للعراق بدون أي مسوغ قانوني او اخلاقي.
١٠. عدم القدرة على السيطرة على الوضع الامني واستمرار العنف في العراق.
١١. أي انسحاب أمريكي محتمل من العراق يعد بنظر الأمريكان هزيمة لا يمكن السماح بها.

هوامش ومصادر البحث

(١) جعفر عتريسي، العراق في قلب الاعصار: سقوط بغداد والتحولات الكبرى أول معالم الشرق الاوسط الكبير، ط ١، لبنان، دار المحجة البيضاء، دار الرسول الاكرم، ٢٠٠٤، ص ١٧٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٥.
(٣) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، ط ٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٩٤.
(٤) نقلاً عن جليل نعمة العبادي، الاستراتيجية الامريكية .. المازق والخيارات الصعبة . صحيفة العربية، العدد (٩٤) في ٢٠٠٧/١٢/٨، ص ١٠.

(٥) انتوني كوردسمان، المقاومة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٨)،آب ٢٠٠٥، ص ٣٥.

(٦) كابي الخوري، كتب اجنبية مختارة، قراءات من حصاد المراكز البحثية، المستقبل العربي العدد (٣٤٢)، ٢٠٠٧/٨، ص ١٦٦.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) هاني أ. فارس، السلسلة المتصلة من فلسطين والعراق ولبنان، مجلة المستقبل العربي العدد ٣٤٣، ٢٠٠٧/٩، ص ٣٣.

(١٠) قناة الرافدين الفضائية مساء يوم ٢٠٠٨/٣/١٤.

(١١) د. عزيز حبرشيال، المشروع الامريكي في العراق: سقوط نظرية اسقاط الدول: المسار والتحديات المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث ربيع ٢٠٠٦، ص ١٦١.

(١٢) وللمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر: انتوني كوردسمان، المقاومة المتطورة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٨، ٢٠٠٥/٨، ص ص ٣٤ – ٧٩.

(13) Joint Economic committee majority staff war at any price? The total economic costs of the war beyond the federal budget report, the committee, November 2007.

وهناك ارقام اعلى بكثير مما نشر حيث بلغ عدد قتلى الجنود الامريكيين عينة دخول الغزو الامريكي عامه السادس ٣٦٠٧٩ خلاف ما تزعمه الادارة الامريكية انظر صحيفة العربية العدد ١٠٧ ٢٠٠٨/٣/٢٩، ص ٥.

كذلك انظر: http.//www elbadadeet, net/ index.php? option = com

(١٤) معن بشور، في الذكرى الرابعة لغزو العراق،
http//www,abasrah,net/articles-2007/bshor 190301 htm.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) انظر: د. محمد مورو، اربع سنوات على الاحتلال الامريكي للعراق

http://www.Iraqunusra.Qawim.Net.

(١٧) نقلاً عن صحيفة العربية العدد ٩٤ في ٢٠٠٧/١٢/٨.

(١٨) طبقاً للدراسة التي قام بها معهد بروكينغز ضمن سلسلة دراسات اسمتها (فرصة ٢٠٠٨).

(١٩) تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الازمات: العراق بات دولة جوفاء وفاشلة وينبغي اشراك دول الجوار في الانقاذ انظر:
http://www.marafea.Org/paper,php?Source=akabar&mlf=copy of side=page:1 12907.

(٢٠) للمزيد من التفاصيل حول التقرير انظر: صحيفة المشرق العراقية العدد ١٥٢ في ٢٠٠٦/١٢/١٢.

(٢١) مفكرة الاسلام: مجموعة دراسة العراق: تغيير المهام واللجوء للدول الاقليمية انظر:
http://www.Islammemo.Cc/articale.aspx?id =23351.

(٢٢) عن مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٦، ٢٠٠٧/١٢ ص ص ١٨٧ – ١٨٨.

(٢٣) نقلاً عن د. محمد مورو، مستقبل الاحتلال الامريكي للعراق. انظر:
http://www.alar abnews.Com/alshaab/2004,moro.Html.

(٢٤) المستقبل العربي، العدد ٣٤٦، ٢٠٠٧/١٢، ص ١٧٣.

(٢٥) انظر: خير الدين حسيب، العراق الى اين؟ المستقبل العربي، العدد ٣٤٤، ٢٠٠٧/١٠، ص ١٠.

(٢٦) ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز نقلاً عن قناة البابلية بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٤.

(٢٧) صحيفة العربية العدد ٩٤ في ٢٠٠٧/١٢/٨، ص ٧.

(٢٨) غسان سلامة، العراق اقتراح للتغيير، المستقبل العربي، العدد ٢٩٨، ٢٠٠٣/١٢، ص ٨٦.

(٢٩) مايكل هدسون، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال، المستقبل العربي، العدد ٢٩٨، ٢٠٠٣/١٢، ص ٨٠.

(٣٠) انظر بالتفصيل: سالم توفيق النجيفي، ازمة الدولة القومية المعاصرة: التفكيك والاندماج، المستقبل العربي العدد ٣٤٠، ٢٠٠٧/٦، ص ٥٠ وما بعدها.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) غسان سلامة، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) فوزي الراوي، حول الأوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، المستقبل العربي، العدد ٣١٧، ٢٠٠٥/٧، ص ١٧٥.

(٣٤) التوصيات التي وردت في تقرير مجموعة دراسة العراق (بيكر – هاميلتون) والخاصة بقضية التصالح الوطني قائلاً (انها تدعو الى اعادة تنظيم الشرطة الوطنية سيئة السمعة تحت اشراف وزارة الدفاع، انظر: مفكرة الإسلام مجموعة دراسة العراق، مصدر سبق ذكره.

(٣٥) للتعرف على نصوص الاتفاقية انظر: صحيفة العربية، العدد ٩٤ في ٢٠٠٧/١٢/٨، ص ٤.

(٣٦) مشروع بايدن عضو الكونغرس الامريكي عن الحزب الديمقراطي الذي يقضي بتقسيم العراق الى ثلاث دويلات (دولة كردية، دولة سنية، دولة شيعية) وهذا المشروع له علاقة بالوثيقة الصهيونية التي نشرتها مجلة (كيفونيم) التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية وعلى اعتبار ان تقسيم العراق كأحد اهداف الحرب الحالية على العراق للتفاصيل حول هذه الوثيقة انظر: صحيفة العربية، العدد ٩٤ في ٢٠٠٧/١٢/٨، ص ص ٨ – ٩.

(٣٧) انتوني كوردسمان، السياسة الامريكية وتقاذف العراق بين الفدرالية والانفصالية والتقسيم (العسير)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٥، ٢٠٠٧/١١، ص ٩٩.

(٣٨) جسيكات. ماثيوز، الوضع في العراق، المستقبل العربي، العدد ٣٤٣، ٢٠٠٧/٩، ص ١١٢.

(٣٩) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، الشرق اوسطية والشراكة المتوسطية، المجلة السياسية والدولية، العدد الاول، خريف ٢٠٠٥، ص ١٨.

كذلك انظر: عبد الاله بلقزيز، الممتنع في الغزوة الكولونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩١، ٢٠٠٣/٥، ص ص ٥٢ – ٥٣.

(٤٠) جعفر عتريسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٤٣) محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٤٦) انتوني كوردسمان، حرب العراق ودروسها لتطوير القوات المحلية، المستقبل العربي، العدد ٣٢٤، ٢٠٠٦/٢، ص ص ٢٢ – ٢٣.

(٤٧) كان فائض الموازنة (١.٣) تريليون دولار عندما غادر الرئيس كلينتون البيت الابيض عام ٢٠٠٠،/ انظر فوزي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

(٤٨) معن بشور، مصدر سبق ذكره. كما ذكر وارن بافيت وهو ثاني اغنى رجل في امريكا بأن مجموع العجز المتوقع في الموازنة الامريكية في عام ٢٠١٥ سيصل الى ١١ مليون تريليون دولار، نقلاً عن فوزي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

(٤٩) معن بشور، مصدر سبق ذكره.

(٥٠) قناة العربية الفضائية بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٥.

(٥١) جيسيكات. ماثيوز، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤ وتقول هيلاري كلينتون المرشحة للرئاسة الامريكية في الحملة الانتخابية في اطار نقد الحزب الديمقراطي الامريكي لسياسة بوش في العراق ان تكلفة تريليون دولار انفقت في حرب العراق كافية لتوفير الرعاية الصحية لـ ٧٤ مليون امريكي محرومين من التامين الصحي وتوفير الحضانة لكل طفل امريكي وحل ازمة السكن نهائياً. انظر:
http://ouruba.Alwehda.gov.syl.Archives,asp?

(٥٢) قناة العربية الفضائية، مساء يوم ٢٠٠٨/٤/٥.

(٥٣) قناة الجزيرة الفضائية مساء يوم ٢٠٠٨/٤/٨.

(٥٤) قناة الجزيرة الفضائية مساء يوم ٢٠٠٨/٤/٨.

(٥٥) انظر: عبد الحق قلقول، المأزق الامريكي في العراق ونسج سيناريو فيتنام.
http://www.almokhtsar, com/ html/ bast/ 5/257. php

(٥٦) المحافظون الجدد ويوتوبيا العراق الجديد الى اين؟
http://www.basarnews.Php?Id=734.

(٥٧) جيسيكات ماثيوز، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٥ – ١١٦.

(٥٨) نقلاً عن انتوني كوردسمان، المقاومة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٥٩) ضرحت نانسي بيلوسي زعيمة الاغلبية الديمقراطية في الكونغرس بان الكونغرس سيصدر مشروعا يتضمن سحب القوات الامريكية من العراق قبل نهاية عام ٢٠٠٩. نقلا عن: قناة الرافدين الفضائية قي ٢٠٠٨/٥/٩.

(٦٠) محمد السعيد ادريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، ٣٢٦، ٢٠٠٦/٤، ص ٤٢.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٦٣) المصدر نفسه.